وفي اليوم التالي، توسعت رقعة الاشتباكات فشملت مناطق متعددة على امتداد الاراضي اللبنانية حتى بلغت قمتها في يوم ٢٣/١٠/١٩٦٩. ففي ذلك اليوم، أكمل الفدائيون، بدعم كبير من جماهير النازحين الفلسطينيين، سيطرتهم على جميع المخيمات من جهة، وصعدوا عملياتهم العسكرية في الجنوب وعلى امتداد الحدود السورية ــ اللبنانية من جهة ثانية. هذا، في الوقت الذي انحاز فيه قطاع اساسي من الشارع اللبناني الى جانب العمل الفدائي فتظاهر واشتبك المتظاهرون مع قوات السلطة في معظم المدن اللبنانية مما أدى إلى اعلان حالة منع التجول في بيروت وطرابلس وصيدا وصور وغيرها يوم ٢٤/١٠/١٩٦٩[٧٢].

استمرت التظاهرات والصدامات المسلحة على اوسع نطاق الى درجة أصبح فيها الوضع يهدد باندلاع «حرب اهلية». كما رافق اشتداد ضراوة القتال في الفترة ما بين ٢٥/١٠/١٩٦٩ ــ ٢/١١/١٩٦٩، ازدياد في تصلب مواقف الطرف الفلسطيني وتصاعد في ثقل الضغط الشعبي والرسمي العربي على السلطات اللبنانية بشكل باتت معه معزولة داخلياً وخارجياً[٧٣].

فمنذ البدايات العسكرية للأزمة، اعلنت سورية عن اغلاق حدودها مع لبنان يوم ٢١/١٠/١٩٦٩، في حين أعربت كل من مصر، وليبيا، والجزائر، عن تأييدها للعمل الفدائي وقلقها من تدهور الأوضاع. ويوم ٢٢/١٠/١٩٦٩، ناشد الرئيس جمال عبد الناصر الرئيس اللبناني وقف القتال، بينما اعلنت ليبيا سحب سفيرها من بيروت. وفي ٢٣/١٠/١٩٦٩، اعلن السودان تأييده للعمل الفدائي في محنته، في حين اجتمع وزير الداخلية الليبي ووزير الخارجية الكويتي بالرئيس اللبناني بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٩ شارحين موقف دولتيهما من ضرورة عدم التعرض للعمل الفدائي او تقييد حركته. هذا في الوقت الذي قام فيه وزير الداخلية العراقي يوم ٢٧/١٠/١٩٦٩ بتسليم رسالة من الرئيس العراقي للرئيس جمال عبد الناصر حول احداث لبنان[٧٤].

في اليوم التالي (٢٨/١٠) وصل العماد اميل بستاني، القائد العام للجيش اللبناني، الى القاهرة بعد أن طلب لبنان وساطة مصر[٧٥]. وبعد ثلاثة أيام، وصل عرفات الى ج.ع.م. حيث تم في ٢/١١/١٩٦٩ عقد اجتماع مصري ــ لبناني اتفق فيه على وقف اطلاق النار، في حين اعلن المجتمعون يوم ٣/١١/١٩٦٩ عن توصلهم الى ما اشتهر لاحقا باسم «اتفاقية القاهرة» السرية[٧٦]. وفي يوم ١٣/١١/١٩٦٩، أعلنت سورية اعادة فتح الحدود مع لبنان وكان ذلك ايذانا بانتهاء الازمة وذيولها[٧٧].

□ **توترات بين ازمتين مسلحتين:** كانت «اتفاقية القاهرة»، كما أثبتت الاحداث لاحقا، نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية. فقد مثلت تلك الاتفاقية بداية فترة طويلة نسبيا من الهدوء، سكن خلالها التناقض الدموي بين السلطة اللبنانية و«الوجود الفلسطيني المسلح» في لبنان حتى ايار (مايو) ١٩٧٣. ومما لا شك فيه أن عنف الصدام الاخير في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩، لعب دورا بارزا في جعل الطرفين حريصين على عدم تجدد القتال بينهما. كما أن تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة (في ٢٥/١١/١٩٦٩)، بعد الازمة الوزارية التي استمرت طوال ٢١٥ يوما، اتى بسلطة نجحت في اقامة الجسور مع الحركة الفدائية (بالذات استلام السيد كمال جنبلاط منصب وزير الداخلية). هذا، بالاضافة الى الظروف الصعبة التي عاشتها حركة المقاومة الفلسطينية